العرب
الإثنين 2021/10/18
السنة 44 العدد 12213

العلاج بالمصالحة سلاح المغرب في مواجهة التطرف

الرباط تصالح المتشددين المسجونين في قضايا الإرهاب مع ذواتهم والمجتمع

نجح المغرب في العقدين الأخيرين في صدّ مجموعة من العمليات الإرهابية، وفي تفكيك عدد من الشبكات التي اتهمت بالضلوع في أنشطة إرهابية، والقبض على عناصر ذات صلة بهذه الأنشطة والجماعات، لكنه لم يكتف بالزج بهم في السجون وإنما اختار أن يصالحهم مع ذواتهم والمجتمع ضمن استراتيجية العاهل المغربي الملك محمد السادس، التي تراهن على ضمان الأمن الروحي للمغاربة.

هناك دائما فرصة لتغيير الأفكار المتطرفة

الرباط - تعمل الرباط التي شهدت مجموعة من العمليات العنيفة خلال العقد الأول من هذه الألفية، على مكافحة التطرف والإرهاب ضمن استراتيجية وطنية تضمن الأمن الروحي للمغاربة، وتعالج المسجونين في قضايا الإرهاب، مما ينسف لديهم المعتقدات الدينية المتشددة ويمكنهم من حياة طبيعية آمنة لهم ولمحيطهم.

ومنذ العام 2017، تستهدف المندوبية العامة للسجون ومؤسسات رسمية أخرى، الراغبين في مراجعة أفكارهم بين المدانين في قضايا التطرف الديني ضمن برنامج "المصالحة".

فرصة للإصلاح

يأمل صالح المحكوم بالسجن 30 عاما في المغرب على خلفية قضية إرهاب، معانقة الحرية قريبا بعد "مصالحته" مع ذاته والمجتمع، بفضل برنامج ساعده على مراجعة الأفكار المتطرفة التي قادته إلى السجن.

إدريس أكلمام

البرنامج فتح بابا لمساعدة السجناء الراغبين في الإصلاح

ويقضي الرجل (50 عاما) أيامه وراء القضبان منذ اعتقاله العام 2002 وإدانته بالإعدام بسبب "الانتماء إلى خلية إرهابية وتمويل مشروع إرهابي"، قبل أن يخفض الحكم إلى السجن 30 عاما إثر استفادته من "مصالحة".

ويقول صالح من داخل مكتبة سجن القنيطرة شمال الرباط "آمنت بأفكار اعتقدت أنها الصواب بما فيها العنف... أحمد الله أن يدي لم تتلطخ بالدماء".

ويوضح صالح أنه تعرّف على الأفكار المتشددة في إيطاليا التي هاجر إليها في التسعينات "من خلال شيخ مسجد من الجماعة الإسلامية المصرية"، ليقرّر بعدها تغيير حياته "بهجر بلاد الكفر مع أسرته نحو دار الإسلام" التي كانت آنذاك "إمارة طالبان في أفغانستان".

لكن هجمات الحادي عشر من سبتمبر أوقفت مشروعه، فاعتقل بعد عودته إلى المغرب في 2002، وأدين مع أفراد خلية مكوّنة من 31 شخصا.

ويقول صالح إنه آمن بوجوب محاربة الحكام الظالمين الذين يعطلون الشريعة الإسلامية والدول التي تحارب المسلمين، استنادا إلى آيات وأحاديث، "لم أكن مؤهلا لفهمها الفهم الصحيح".

وتستند أفكار الإسلام المتطرف العنيفة عموما إلى تأويل حرفي وخاطئ لبعض نصوص القرآن والأحاديث المنسوبة للنبي محمد منزوعة من سياقاتها التاريخية، وبما لا يتوافق غالبا مع تأويلات أخرى معتدلة يزخر بها تاريخ المسلمين.

وتحث هذه الأيديولوجية إجمالا على العداء المطلق لكل المخالفين لها سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين، وعلى الجهاد لإقامة "دولة الخلافة".

ويقول محمد دمير، الذي أدين بالإعدام العام 2003، بسبب الانتماء إلى خلية "إرهابية" بزعامة يوسف فكري المتمسك حتى اليوم بأفكاره العنيفة، إن عددا ممن يتم اعتقالهم "يكتشفون حاجتهم إلى التخلص من الأفكار التي تسيطر عليهم عندما يختلون بذواتهم".

ولم يشعر دمير (47 عاما) بالحاجة إلى مساءلة معتقداته إلا بعد سبعة أعوام على توقيفه، لكن في المراجعة "كنت صادقا مع نفسي كما كنت صادقا حين آمنت بتلك الأفكار المنحرفة".

وبدأ مسارا طويلا لإقناع المسؤولين "بأن يمدوا لنا يد المساعدة"، ما قاد إلى خفض عقوبته العام 2011 إلى 30 عاما سجنا، ثم أفرج عنه في 2017 بعد مشاركته في أولى دورات برنامج "مصالحة".

ويوضح المسؤول في المندوبية العامة للسجون إدريس أكلمام أن البرنامج كان "ثمرة مقاربة جديدة منذ 2015 شملت تتبع تطور هؤلاء السجناء وسلوكياتهم، وفتحت باب التفكير لمساعدة الذين عبّروا عن حاجتهم إلى من ينير الطريق أمامهم".

واستفاد من البرنامج حتى الآن 207 معتقلين في قضايا ذات صلة بالإرهاب بينهم 8 نساء، وأفرج عن 116 منهم وخفضت عقوبات 15 آخرين. ويستمر البرنامج لكل معتقل قرابة ثلاثة أشهر.

عالم جديد

يرتكز برنامج المصالحة الذي تشارك في الإشراف عليه الرابطة المحمدية للعلماء، حول ثلاثة محاور أساسية، هي مصالحة الفرد مع الذات والمصالحة مع النصّ الديني والمصالحة مع المجتمع.

والرابطة المحمدية للعلماء هي النسخة الحديثة لرابطة علماء المغرب، وقد تأسست بأمر ملكي في فبراير 2006، على خلفية السجالات التي خلفتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة، ويوجد مقرها بالعاصمة المغربية الرباط.

ويشمل برنامج المصالحة محاضرات دينية يلقيها مؤطرون من الرابطة المحمدية للعلماء، وأخرى في القانون والاقتصاد، ومرافقة نفسية للمعتقلين، ولكن لا يقتصر عليها.

ومثل دمير، كان صالح الذي بدأ مساءلة أفكاره تلقائيا "دون أن أهتم في البداية ببرنامج مصالحة، لكن أصداءه الإيجابية دفعتني إلى المشاركة فيه في 2019 لأكتشف عالما جديدا".

ويقول صالح إنه اكتشف مبادئ حقوق الإنسان و"أن جلها ليس غريبا عن جوهر الإسلام"، مضيفا "صحيح هناك بعض التحفظات مثل الحق في الإجهاض، لكنها موجودة أيضا لدى مجتمعات غير مسلمة".

وأوضح أكلمام "لاحظنا اهتمام شركائنا الأجانب بالبرنامج"، مشيرا إلى أنه "يمكن أن يكون مصدر إلهام لبرامج مماثلة تناسب خصوصياتهم".

وقرّر دمير بعد انضمامه إلى البرنامج دراسة القانون بالفرنسية من داخل السجن.

ويقول "كنت أكفر بالقانون الوضعي، فإذا بي أكتشف فكرة العقد الاجتماعي التي تتيح للجميع العيش في سلام، ما دمنا مختلفين بالضرورة".

ويضيف "عندما قرأت للفيلسوفين جان جاك روسو وفولتير وجدت أن أفكارهما غير بعيدة عن مقاصد الإسلام".

وسار دمير بعيدا في رحلة الخروج من التطرف ليلتحق بعد الإفراج عنه بطاقم الرابطة المحمدية للعلماء الذي يشرف على الشق الديني لبرنامج "مصالحة"، ويحاول اليوم مساعدة متطرفين يرغبون في التحرر من الأفكار المتشددة.

ويقول إنه يواجه أحيانا أشخاصا عنيدين "هم في الغالب ذوو معرفة دينية محدودة"، فيضطر إلى محاججتهم بنصوص وتفاسير من التراث الديني، لكنه يركز على "مساءلة الصدق في نفوسهم لإقناعهم بأنهم لن ينالوا رضى الله باتباع هذه الطريق، إذا كانوا فعلا صادقين في ابتغائه"، على حد تعبيره.

هل حان الوقت لتوحيد الأردن وفلسطين مرة أخرى

عمان - عاد مقترح الضم الأردني لفلسطين أو ما يطلق عليه توحيد الأردن وفلسطين إلى تصدّر نقاشات الأوساط السياسية والمحللين في البلدين، خاصة بعد التحذير الذي وجهه الرئيس الفلسطيني محمود عباس الشهر الماضي في الأمم المتحدة لإسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية في غضون عام وهو ما لن توافق عليه إسرائيل التي تصرّ على ضمّ أراضي من الضفة الغربية وأراضي غور الأردن.

ومن وجهة نظر الكاتب والمحلل الأردني حسن إسميك فإن حل توحيد الأردن وفلسطين الذي اعتمده العاهل الأردني الراحل عبدالله الأول خلال العام 1950 واستمرّ لـ33 عاما، عبر ضم الضفة الغربية ومنح الجنسية الأردنية لكل فلسطيني، مع إضافة قطاع غزة – بالإضافة إلى المستوطنين اليهود الراغبين في البقاء، هو أفضل أمل لحل الصراع العربي – الإسرائيلي.

وكانت إسرائيل سيطرت في حرب 1967 على شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية ومرتفعات الجولان.

ومايو 1967 لم يكن هناك أيُّ إسرائيلي يسكنُ الضفة الغربية التي كانت موطناً لما يقرب من مليون فلسطيني يعيشون تحت السيطرة الأردنية، مثلما عاش أسلافهم في الضفة الغربية وزرعوا أرضها لعدة قرون مضت.

وبناء على ذلك، يرى إسميك في تقرير لمجلة فورين بوليسي الأميركية أنه يجب على أنصار الضم الإسرائيلي – بما أنهم يحبون الادعاء دوما بأن "الأردن هو فلسطين" – أن يدعموا إعادة الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل إلى الأردن.

ويواجه مقترح العودة إلى حلّ الملك عبدالله الأول اعتراضات كثيرة سواء من النظام الأردني أو حتى القوميين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود وأنصار الضمّ الإسرائيلي.

لكنّ وفق إسميك يمكن التغلّب على هذه الاعتراضات بدءا من الأردن الذي لن يكون الاستيعاب الثقافي للفلسطينيين عائقا أمام الوحدة، لأنّ أغلب سكان الأردن من أصل فلسطيني كما أن معظم أعضاء الأحزاب السياسية الأردنية هم من أصل فلسطيني ناهيك عن نحو 70 في المئة من اللاجئين.

ويرى إسميك أنّ الضم الأردني يعدّ منطقياً لسبب آخر هو أن غالبية الفلسطينيين غير الأردنيين لديهم موقف قوي ومؤيد للعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، وفق ما تبينه إحصاءات رسمية فلسطينية.

ويتصارع الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي على القدس، حيث تعمل إسرائيل على تهجير الفلسطينيين من الأحياء القديمة مقابل توسيع نفوذها في المدينة، التي تخضع مقدساتها الإسلامية منذ العام 1924 لوصاية الأسرى الهاشمية. وتظلّ القدس محلّ خلاف وانطلقت شرارة حرب مايو الأخيرة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في غزة من أحيائها.

لكنّ المحلل الأردني، يقول إن إعداد سيناريو توحيد مناسب يضمن أن تبقى القدس منطقة مفتوحة للجميع سيعود بالفائدة على البلدان الثلاثة، وعلى المنطقة بأسرها، بما يضمن تحقيق السلام المنشود وتحقيق نمو اقتصادي بخلق أسواق جديدة، تستفيد منها إسرائيل لبيع التكنولوجيا للعالمين العربي والإسلامي.

وسيحقق التوحيد الأردني مكاسب اقتصادية وأمنية أكبر من تلك التي تضمنها الاتفاقات الدبلوماسية التاريخية الموقعة بين إسرائيل ودول عربية.

ويتوقع إسميك أن يؤدي التوحيد إلى ازدهار اقتصادي كبير في الأردن، خاصة مع مساهمات جديدة للضفة الغربية، فقبل حرب 1967 ساهمت الضفة بنحو 38 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للأردن. أما بالنسبة إلى قطاع غزة، فإن أي اتفاق بين الأردن وإسرائيل سيتطلب التزام الدول الأخرى، في المنطقة والغرب على حد سواء، بالاستثمار في الإنعاش الاقتصادي للقطاع.

ورغم المشاكل التي قد تأتي من الوحدة مع غزة، وعلى رأسها ترسيخ التنظيمات الإسلامية المتطرفة الراديكالية داخل حدود المملكة، فإن إسميك يرى في حصول الأردن على منفذ على البحر المتوسط اعتبارا استراتيجيا مهما للغاية. ومن شأن توقيع اتفاقية دولية مبنية على الاحترام بين البلدين، أن تحلّ مسألة استغلال موارده.

ويعيش اليوم أكثر من 475 ألف مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية وأكثر من 200 ألف في القدس الشرقية.

ويقول الكاتب المهتم بالشؤون السياسية والاقتصادية في العالم العربي، إن القسم الأول منهم قد يختار العودة إلى إسرائيل، في حال الضمّ، لكن القسم الثاني قد يفضل أن يصير أردنياً، جنبًا إلى جنب مع المستوطنين المعتقدين بأن الاستمرار في العيش على ما يعتبرونه أرضًا مقدسة هو واجب ديني. وربما يمكن منح هؤلاء اليهود الأردنيين "كوتا" في البرلمان الأردني.

أما بالنسبة إلى أولئك الذين يختارون المغادرة، فيمكن للحكومة الإسرائيلية أن تخصص لهم جزءاً صغيراً من الفوائض التي سيوفرها السلام من ميزانيتها الدفاعية الهائلة، وتستخدمه لاستيعاب تكلفة إعادة التوطين، بالإضافة إلى تقديم خيارات الإسكان بأسعار معقولة.

ويرجح إسميك أن إسرائيل ستتخلص بضمّ الأراضي الفلسطينية إلى الأردن من الأعباء القانونية الناجمة عن سيطرتها على الضفة الغربية، ومن كل ما يُضر بسمعتها وعلاقاتها العامة، فتتمكن من تفادي ازدراء المجتمع الدولي. وسيمكنها أن تضمن عبر مفاوضاتها مع الممثلين الفلسطينيين المشاركين في اتفاق الضم، نبذ الفلسطينيين للعنف ونزع سلاح الجماعات المسلحة مثل حماس والجهاد الإسلامي، المتمركزتين في غزة.

حسن إسميك

الضم الأردني أفضل أمل لحلّ الصراع العربي - الإسرائيلي

في المقابل، يشترط أن يضمن الوضع الجديد عدم تهديد هوية الفلسطينيين والأردنيين. وأن تتضمن أي صيغة للتوحيد منح الفلسطينيين المواطنة الأردنية الكاملة والمساواة التامة أمام القانون، حتى لا يشعروا بأنهم مهاجرون أو لاجئون بلا دولة. ومراعاة ألا يشعر الأردنيون بأن هويتهم مهددة، أو أن مواردهم مستنفدة ودولتهم مسروقة. لذلك يقترح الكاتب الأردني أنه يمكن إعادة تسمية هذه الدولة بـ"المملكة الأردنية الفلسطينية الهاشمية".

ويقول إنه سيكون للأردن محاذير كثيرة حيال مشروع كهذا، لما سيشكله من ضغط اقتصادي وإداري وديموغرافي على المملكة. ولذلك، يجب أن يحصل الأردنيون على ضمانات دولية للمساعدة المطلوبة ماليا وتشغيليا. وهو ما لن يعترض عليه المجتمع الدولي نظرا لأنه سيكون أقل كلفة وأكثر ربحاً من تريليونات الدولارات المتوقّع إنفاقها، أو التي أنفقت بالفعل على الحروب والصراعات في المنطقة.

ويرى الكاتب الأردني أنه يجب أن تحصل المملكة على ضمانات ملزمة قانونياً من إسرائيل ضد أي اشتباكات مستقبلية مع أجهزتها العسكرية والأمنية. في المقابل، ستتلقى إسرائيل ضمانات بأن الجيش الأردني (وربما جيوش الدول العربية الأخرى) سيعمل لحماية النظام الملكي وإسرائيل ضد هجمات الجماعات الفلسطينية المسلحة.

ولمعالجة مخاوف الأردنيين من "سرقة" دولتهم عبر التوحيد، أو القلق من إضعاف النظام الملكي الهاشمي، يقول المحلل الأردني إنه سيتم خلال حوار "التوحيد" إعداد اتفاق خاص يضمن حصر الحكم في الدولة الموحدة بالأسرة الهاشمية.

كما أن منح حق العمل في مجلس منتخب يتولى جميع شؤون الضفة الغربية وقطاع غزة من شأنه أن يطمئن الوطنيين الفلسطينيين الرافضين للإنهاء الفعلي لحركتهم الوطنية. ناهيك عن إلغاء النفوذ الإسرائيلي الذي غالبا ما يكون مُذلاً ولا إنسانياً على الحياة اليومية.

ويتابع أن "التوحيد الأردني لا يعني بأي شكل من الأشكال تطبيق ما يسميه الإسرائيليون 'الخيار الأردني' الذي يهدف إلى وأد القضية الفلسطينية دون مقابل، فيجعل من الأردن أداة لذلك وليست طرفاً رئيسياً من أطراف هذه القضية". ولتجاوز كل المخاوف حول هذه الخطوة، لن يتم اعتبار أي اتفاق شرعياً ما لم يتم الاستماع إلى مخاوف جميع الأطراف وحلها.

وأخيرا، يرى إسميك أنه من المؤكد، في ظل الفشل الذريع الذي منيت به كل الحلول الأخرى، ومن بينها صفقة القرن، أنه قد حان وقت التفكير الخلاق. إن نظرية "نصل أوكام" لتوحيد الأردن قد تقطع العقدة الغوردية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني مرة واحدة وإلى الأبد.

توحيد الأردن وفلسطين.. حل للقضية أم مشكلة جديدة